



الانتخابات الأميركية وسلسلة الفضائح بين الإعلام الموالى والمناوئ

٦ **عبير بشام**
موقع المعهد الأبحاثي

ومع أن "غارديان" مجلة بريطانية، لكن يبدو أنها منخرطة في العملية الانتخابية الأميركية بشكل أو بآخر.

ليس مستغرباً أن تهتم الصحف العالمية بمراقبة العملية الانتخابية في الولايات المتحدة، كما أنه ليست مستغربة الطريقة التي تناولت بها "الغارديان" فضائح ترامب والهجوم عليه وكأنها واحدة من الصحف الأميركية، فهذه الصحيفة تعبر عن التلاحم المصري بين بريطانيا والولايات المتحدة. رغم إعلان استقلال الأخيرة عن المملكة المتحدة في العام ١٧٧٦، بقيت الدولتان تتمتعان بعلاقة عضوية قائمة وغير قابلة للفصل حتى اليوم. فمخاربات البلدين، هما الوحيدتان في العالم اللتان تتعاونان وتتبادلان المعلومات، ولا تتجسسان على بعضهما البعض بحسب الظاهر حتى اليوم، وما يدور في مركز الاستخبارات المركزية الأميركية تعرفه الاستخبارات البريطانية والعكس صحيح. وما يتناوله الإعلام اليوم من فضائح المرشحين هو اعتيادي، وعليه بدأ مع احتدام المنافسة الانتخابية البحث في الملفات الشخصية والعامّة لكل مرشح ونبش ملفات الفساد

الإداري والشخصي لكل من المرشحين وعائلتهما.

نشرت "ناشونال ريفيو" في ٢٥ أيار/مايو مقالاً لأندرو مكارثي بعنوان، "كيف اغتننت عائلة بايدن؟"، وجاء العنوان الثانوي للمقال وبالخط العريض: "تجاهلت وزارة العدل انتشار نفوذ عائلة بايدن". ويسلط مكارثي الضوء على إهمال إدارة العدل في حكومة بايدن النظر في الأدلة المتزايدة على مخالفات "هانتر بايدن" (نجل الرئيس بايدن)، وأطلق مكارثي عليها صفة "هفوات هانتر" كنوع من السخرية، مسلطاً الضوء بقوة على مخالفات "هانتر" في عدم دفع الضرائب، وقبضه الأموال الضخمة من دول أجنبية، والتعامل مع دول أجنبية منافسة للولايات المتحدة كالصين. وكشف مقال "الناشونال ريفيو" أن "هانتر" يقوم باستغلال منصب والده من أجل توسيع أعماله في الصين والتهرب من المحاسبة. لم تنطرق المجلة لأعمال "هانتر" فقط، بل تناولت أخلاقيات وتصرفاته غير المنضبطة معتمدة على الصور التي عثر عليها في حاسوبه العام الماضي، والتي أظهرته وهو يطلق النار منتشياً وكان

يتعاطى المخدرات هو وصاحبته، وهي زوجة أخيه المتوفى "بو".

كما تركز المجلة على استغلال "هانتر" لمنصب أبيه حين كان نائباً للرئيس باراك أوباما في إدخال الملايين من الدولارات والتي تغاضت إدارة العدل عن التزامه بدفع الضرائب عليها بسبب موقع أبيه في السلطة. بلغت قيمة الأموال التي أدخلها، بحسب الـ "NBC"، ما بين الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٨، ١١ مليون دولار، وتستفيد منها العائلة بما فيها الأب، وتصل إليها عبر عملاء أجنبية. كما تولى "هانتر" إدارة شركة بوريسما "Burisma" الأوكرانية، والتي تعرفت كـ "شركة فاسدة"، بحسب الـ NBC. ويبدو أن هناك ملايين الدولارات تدفقت في خزائن عائلة بايدن جاءت من عملاء الأنظمة الأجنبية، بما في ذلك الصين التي تعتبرها المجلة، "البقرة الحلوب" بالنسبة لعائلة بايدن. لذا فقد أصدر الجمهوريون في لجنة الرقابة في مجلس النواب، "الكونغرس"، وبقية قادة رئيس اللجنة النائب عن كنتاكي "جيمس كومر" تقريراً مؤقتاً يوضح بالتفصيل، أن أكثر من ١٠ ملايين دولار تتدفق من مصادر

أجنبية إلى حسابات شركاء الأعمال وأفراد العائلة دون رقابة. ومع أن الجمهوريون حصلوا على سلطة إدعاء لمدة خمسة أشهر فقط، فإن وزارة العدل تتأخر منذ سنوات في التعامل مع قضايا هانتر بايدن.

يبني كومر تحقيقه على تحقيق في نقص الموارد أجراه كل من السيناتور تشاك جراسلي والسيناتور رون جونسون في العام ٢٠٢٠، وما يزال التحقيق معلقاً منذ ذلك الحين حيث منعت وزارة الخزانة التابعة لحكم بايدن وصول تقرير قدمتها البنوك لأن التقارير تشمل عائلة بايدن. كما تضمنت التقارير دفعات مبالغ وعلاقات عمل ليس فقط مع الصينيين، ولكن مع زوجة عمدة موسكو الراحل يوري لوجكوف وصديق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. كما تضمن التقرير دفع مبالغ للرئيس بايدن وصلت قيمتها إلى ملايين الدولارات، والتي ليس لديها قيمة أصول واضحة من خدمات أو سلع أو عقارات في مقابل ما دفع، والسلعة الوحيدة الواضحة كانت نفوذ بايدن السياسي كمنصب للرئيس ما يؤكد أن نفوذ بايدن هو مصدر المال الأساسي، أي أنه رشوة.

حيث يؤكد مكارثي، أن هانتر بايدن سُمع وهو يتفخر كيف أن الصينيين دفعوا مبلغاً محترماً من المال في مقابل اللقاء مع أبيه، وهو اللقاء الذي تم مع شريك "هانتر" الصيني جوناثان لي. ومقابل ذلك تم تأسيس صندوق استثمار ضخم باسم الشريكين جوناثان وهانتر، تحت مسمى "شركة حصاد بوهاي للإدارة المالية آراس تي (شغهاي) المحدودة".

وتعمل "بوهاي" كشركة خاصة تدير عمليات دمج الشركات والاستحواذ والمعاملات المالية والاستثمارية عبر الحدود. وهذه الشركة أو الصندوق مدعوم مباشرة عبر مخصصات التنمية الصينية، والتي بحسب مكارثي، مكنت الصين من الحصول على التكنولوجيا ذات الاستخدامات العسكرية، وشراء منجم الكوبالت في الكونغو بقيمة ٣,٨ مليون دولار. كما كتب بايدن رسالة توصية لابن الرئيس "تشي بينغ لي" لدخول "البطلة للبلاب"، أو IVY LEAGUE، وهي عبارة عن تجمع لثمان جامعات مرموقة في الولايات المتحدة، أي أنه تمكن من الدخول والإنخراط في المجتمع النخبوي في أمريكا. ومن هنا يبدأ الكاتب بالدخول في تفاصيل المشروعات الوهمية التي انخرطت في التبادل التجاري ومكنت كل من بايدن والصينيين من شراء العقارات والإنخراط بالأعمال وقد قدم لبايدن مقابل مساعداته ما لا يقل عن ٦ ملايين دولار في العام ٢٠١٨.

ما فعله اليوم "ناشونال ريفيو" من خلال نشر هذا المقال يعتبر رداً على ما قيل عن ترامب والإتهامات الموجهة له حول عدم دفع الضرائب، وقد ابتدأت محاكمته بهذا الشأن. ويبدو أن الجمهور غير مبال بالإتهامات التي توجه لترامب، والتي لو ثبت تأثيرها لكان استطاع رون دي سانتيس، حاكم فلوريدا ومرشح الجمهوريين الذي يحتل قبولاً بنسبة ٢٢٪ فقط، مقابل ٤٧٪ شعبية لترامب بالتفوق على الأخير. فضائح بايدن المالية تأتي في مقابل فضائح ترامب، والتي تحدثت عنها الـ "غارديان" ساخرة بمقال تحت عنوان: "الجمهوريون يصرخون "ذئب" (والمقصود هانتر): قد أضروا بقضيتهم". ونحن نعرف قصة الراعي الكذاب الذي صرخ ذئب عدة مرات، حتى حين جاء الذئب الحقيقي لم يهرع الناس لمساعدته.

وبحسب الـ "غارديان" في ٢١ حزيران/يونيو، فقد أظهر ملف المحكمة ما قبل المقال بيوم واحد، أن "هانتر" سيقرب ذنبه في عدم دفع الضرائب والتي بلغت قيمتها ١٠٠ ألف دولار ما بين الأعوام ٢٠١٧-٢٠١٨، بعد جني حوالي ١,٥ مليون في كل عام. وبذا تجنب "هانتر" الكابوس السياسي للمحاكمة، والتهمة لوالده بالسيطرة على إدارة العدل، ومن المتوقع أن يقضي فترة في السجن مقابل تخلفه. ومن ثم تهتم "الغارديان" رئيس لجنة التحقيق كومر بأنه يتغاضى عن استفادة إيفانكا ترامب وزوجها جاريد كوشنر وابنتهما من وجودهما في البيت الأبيض خلال فترة حكم والدها، ولكن "الغارديان" لم تعدد أوجه الاستفادة. وتقول "الغارديان" أن الحملة التي قادها الجمهوريون تجعل من الصعب تمييز المخاوف المشروعة عن نظريات المؤامرة المجنونة التي نتجت عن تعاملات "هانتر" التجارية في أوكرانيا والصين.

ما يتناوله الإعلام اليوم من فضائح المرشحين هو اعتيادي، وعليه بدأ مع احتدام المنافسة الانتخابية البحث في الملفات الشخصية والعامّة لكل مرشح ونبش ملفات الفساد الإداري والشخصي لكل المرشحين وعائلتهم

هذا في قضية "هانتر"، وأما في قضايا التحرش الجنسي، فكلتا المجلتين تتهمان الآباء بالتحرش بابنتيهما، وقد نشرنا سابقاً عن اتهامات بايدن بالتحرش بابنته أشلي، والتي وردت في مذكرات أشلي بايدن، ونشرت "الغارديان" مقالاً منذ أيام بعنوان "يزعم أن دونالد ترامب كان مخيفاً بشأن إيفانكا - لكن هل سيهتم محبوبه بذلك؟". إن الدرك المتدني، الذي تصل إليه الإتهامات أو التصرفات بين المرشحين، تجعل من الصعب التصديق بأن دولة كهذه تعد الدولة العظمى، التي حكمت العالم لثلاثة عقود شكلت فيها القطب الأوحده. ومن المضحك المبكي أن الأميركيين يطالبون بلادنا بمحاربة الفساد والمفسدين ورؤساءهم تحكم والمحاكم تظلمهم، حقيقة: باب التجار مخلوع.

٦ **حيان نيوف**
كاتب ومحلل سياسي

ليست المرة الأولى التي تشهد فيها شوارع وضواحي باريس خصوصاً وكامل المدن والأحياء الفرنسية عموماً هذا النوع من الاحتجاجات والاضطرابات وأعمال الشغب، فلطالما شهدت فرنسا موجات مشابهة كانت كلّ منها تستمر لفترة ثم تتوقف، وشهدت السنوات الأخيرة وتحديداً منذ العام ٢٠١٨ العديد من حركات الاحتجاجات فيما عرف في حينها بثورة السترات الصفراء.

على الصعيد الداخلي: دخلت فرنسا في مرحلة العجز المقلق في موازنتها مع تجاوز الدين العام ٣ تريليون يورو "وهو ما شكل نسبة ١٢٪ من الناتج المحلي"، في الوقت الذي بات فيه المهاجرون واللاجئون يشكلون ما نسبته ١٠٪ من مجموع السكان، ما يعنى عبئاً إضافياً على الموازنة. ومن جانب آخر فإن اليمين المتطرف يتقدم على الأرض وفي الحياة السياسية وهو المعروف بمواقف معادية وعنصرية ضد المهاجرين والأقليات دلّت



فرنسا العظمى أم فرنسا الكرتونية؟

على ذلك مؤشرات عديدة خلال الاحتجاجات حيث تبين مشاركة "جماعات مناهضة الشغب" في قمع الاحتجاجات، هذه الجماعات ثبت أن لديها ميليشيات مدنية تضم عناصر متقاعدين من القوات

الفرنسية والبحرية الفرنسية، وكان واضحاً خلال الاحتجاجات ظهور عناصر ملثمة تبين لاحقاً أنها تنتمي لتلك الجماعات وقامت بالاعتداء على المحتجين والمتظاهرين بطرق وحشية، وعليه فإنه بات

من الواضح أن السلطات الفرنسية أو اليمين المتطرف أو كليهما معاً قد لجؤوا إلى أساليب البلطجة ضد المتظاهرين، ومن غير المستبعد أن تكون تلك الجماعات قد شاركت بعمليات التخريب

والحرق التي وقعت بهدف تشويه حركة الاحتجاجات وتقديم المبررات لقمعها بطرق وحشية وفرض قانون الطوارئ.

على الصعيد الخارجي: العوامل الضاغطة كثيرة، ليس أولها تراجع النفوذ الفرنسي في أفريقيا، مروراً بحلف أوكوس في المحيط الهادئ الأميركي البريطاني الأسترالي "والذي أبعدت فرنسا عنه عمداً وتم إلغاء صفقة غواصات لها مع استراليا، فضلاً عن الحرب الأوكرانية وما نتج عنها من ضغط اقتصادي سواء في مجال الطاقة أو من خلال التكاليف الباهظة المفروضة، وتراجع نفوذ أوروبا عموماً وتحولها إلى ساحة محتملة للمواجهة، وتمدد اليمين المتطرف في أوروبا تحت وقع الهجرة والحرب الأوكرانية وصولاً إلى انزياح مركز الثقل الأوروبي إلى شرق أوروبا على حساب الغرب التقليدي. إضافة لكل ذلك كان من الملفت للنظر بل وكان مفاجئاً إعلان ماكرون رغبته في حضور قمة بريكس في آب/أغسطس المقبل في جنوب أفريقيا، وإرسال وزيرة الخارجية الفرنسية طلباً لبريتوريا المستبعد أن تكون تلك الجماعات برفض موسكو التي قالت على لسان

"ريابكوف" إن "من الواضح أن رؤساء الدول الذين ينتهجون مثل هذه السياسة العدائية وغير المقبولة تجاهنا، والمصممين جداً على عزل روسيا دولياً والاتزام بخطط الناتو في إلحاق هزيمة استراتيجية بنا، لا مكان لهم كضيوف".

إن كل تلك العوامل الداخلية والخارجية تشير إلى أن فرنسا باتت في أزمة حقيقية على الصعيد الداخلي والخارجي، وأنها تتحول شيئاً فشيئاً من لاعب تاريخي مهم على الساحة الدولية كقوة عظمى إلى ساحة نفوذ يجري العبث بها من الخارج وتحديداً من قبل حلفائها الأمريكيين.

وبالمحصلة والنتيجة فإن فرنسا "العظمى" قد فقدت الكثير من مكانتها التي ورثتها بعد الحرب العالمية الثانية، وإن هذا العالم الجديد المتشكل لا يحتمل الكثير من اللاعبين الأقوياء ولا بد من التضحية ببعضهم، وربما كانت فرنسا أولى الضحايا الكبار في النظام العالمي الجديد، ولعل كثرة أعمال الحرق التي شهدتها الاحتجاجات الأخيرة قدمت فرنسا كبديل من كروتون من السهل احتراقه أو احتراق مكانته.